النظام العالمي الجديد بين العراق ولبنان

سماح ادريس
إلى كيرستن

I ـ أساطير العراق

الخطر مازال جاثماً على العراق، بدليل احتفاظ الولايات المتحدة بحشودها في الخليج رغم الكلفة الباهظة المقدّرة بحوالي مليار دولار يومياً. ويخطئ من يظنّ أنّ الولايات المتحدة قد أنكفأتْ واكتفتْ باتّفاق أنان ـ عزيز؛ وهي التي لم تحترم يوماً قرارات الشرعية الدولية: مِنْ ممارسة «حقّها» في نقض كلّ قرار يدين إسرائيل، مروراً بغزوها لغرانادا بما يناقض قراراً دولياً، وانتهاءً بامتناعها عن دفع مستحقّاتها المالية الضخمة لمنظمة الأمم المتحدة.

فيما يلي ترجمة لمقال وُزِّع في الولايات المتحدة عبر الانترنت*، ويعرض عشرَ أساطير بثّتْها الإدارة الأميركيةُ وإعلاميُّوها لتبرير نشاط عسكريّ ضد العراق. ثم يعمد كتّاب المقال إلى تفنيد هذه الأساطير، واحدةً تلو الأخرى. وهؤلاء الكتّاب ينتمون إلى ثلاث منظّمات يمكن الاتّصالُ بها لمزيدٍ من المعلومات على العناوين الالكترونية التالية:

- Iraq Action Coalition - Web Site:http://leb.net/iac/
- International Action Center - iacenter @ iacenter.org
- Voices in the Wilderness, Campaign to End the Sanctions - KKelly @ igc.apc.org

* عشرُ أساطير تبثّها الولاياتُ المتحدةُ لتبرير نشاطٍ عسكريّ ضد العراق.

١ ـ «نريد جادّين أن نقلّص التهديدَ الذي تفرضه أسلحةُ الدمار الشامل التي يملكها صدام حسين» (حديث الرئيس كلينتون في مؤتمر صحفي عقده في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨)

ليس بمقدور القصف أن «يقلّص هذا التهديد»، لأنّ المسؤولين الأمريكيين يعترفون بأنهم لا يعرفون موقعَ أيٍّ من الترسنات الكيماوية والبيولوجية، ولا إنْ كانت موجودةً أصلاً. وقد قال رايموند زالينسكاس، أحدُ مفتّشي الأسلحة السابقين، عبر الإذاعة الوطنية العامّة (NPR) في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٩٨ إنّ التفتيش قد أدى إلى تدمير كلّ الأهداف الأساسية المتعلقة بالأسلحة البيولوجية أو الكيمياوية، «وإنّ ٩٥٪ من أعمال التفتيش تتواصل دون أيّ تعويق». وإنّ المزاعم الأخيرة التي أطلقها العنصريون البيض عن امتلاكهم جراثيمَ الآنتراكس قد سلّطتِ الضوءَ على مدى سهولة إخفاء هذه التوكسينات ونقلِها من مكانٍ إلى آخر. فحتّى إذا وُجدتْ ترساناتٌ عراقيةٌ مزعومةٌ، فإنّ ضربها قد يُطلق التوكسينات في الجوّ، وهو الأمر الذي سيؤدّي إلى تسميم العراقيين وشعوبِ البلدان المجاورة.

٢ ـ «ليس في نيّتنا أن نُنزِل الخرابَ والدمارَ بالشعب العراقي» (كلام لساندي برجِرْ، مستشار الأمن القومي الأميركي)

هذا هو بالضبط ما فعلته الولايات المتحدة. فحسب التقارير التي أثبتَتْها الأمم المتحدة، فقد مات أكثرُ من مليون مدنيّ عراقيّ ـ غالبيّتُهُم من الأطفال ـ نتيجةً لقصف الولايات المتحدة لمنشآت المياه وشبكاتِ التصريف خلال حرب الخليج [الثانية] ومنذ فرض العقوبات «الدولية» على العراق. وبحسب «اليونيسيف» فإنّ ٤٥٠٠ طفل يموتون كلّ شهرٍ حتى اليوم. وعلاوةً على ذلك، فإنّه من المستحيل أن تُشَنّ حملةُ قصفٍ ضخمةٌ دون إيقاع ضحايا في صفوف المدنيين.

٣ ـ «إنْ نحن لم نضرب العراق الآن، فإنّ [صدّام] حسين سيحصل يوماً مّا في المستقبل على هذه الأسلحة وسيستخدمها؛ ذلك أنّ هذا الرجل هو كهتلر، سواءً بسواءً

* ـ وهذه ـ لو تعلمون ـ من إيجابيات «العولمة» القليلة: أنها تحفر قبرَها ـ بإذن الله ـ بنفسها!

لا شك أنّ صدام حسين مستبدٌّ قامع، غير أنّ مدى التهديد الذي يشكّله للبلدان الأخرى مضخَّم ومبالغٌ فيه في وسائل الإعلام. فالحال أنّ قوته قد تقلّصتْ حين توقّفت الولاياتُ المتحدةُ عن دعمه في آب ١٩٩٠.

فالولايات المتحدة لم تعد تسمح ببيع العراق خلايا ومعداتٍ جرثوميةً للأسلحة البيولوجية، على نحو ما كانت تسمح في نهاية الثمانينات (وذلك بحسب برنامج «ستّون دقيقة» 60 Minutes التلفزيوني في ٢٢ شباط). كما أنّ الولايات المتحدة لم تعد تبيع العراق ما قيمتُه مليارات الدولارات من الأسلحة، على نحو ما كانت تفعل أثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية. ثم إنّ الولايات المتحدة لم تعد تصوِّت ضد إدانة الأمم المتحدة للعراق، على نحو ما فعلت عقب هجوم النظام العراقي على الأكراد عام ١٩٩٠. لقد كان صدام حسين يمتلك أسلحةَ «دمار شامل» (صواريخَ ذاتَ رؤوسٍ بيولوجيةٍ وكيمياوية) خلال حرب الخليج، ولكنّه أثبتَ قدرتَه على كَبْحِ [رغبته في] استعمالها. وإنّ الحدّ من انتشار الأسلحة أمرٌ يتطلّب الديبلوماسية، لا استخدامَ القوة العسكرية!

٤ ـ «العراق يشكّل خَطَراً على الشرق الأوسط»

كلُّ الدول المتاخمة للعراق، باستثناء الكويت، تعارض ضربةً عسكريةً أمريكيةً له. بل إنّ دعمَ الكويت نفسَه يُنعَت بـ «الفتور». وأما إيران، التي خاضت حرباً مع العراق دامت ثماني سنوات، فإنها تعارض التدخّل الأميركي. وأمّا الرئيس المصري حسني مبارك، وهو حليفٌ وفيٌّ للولايات المتحدة، فقد نُسِب إليه قولُه: «إنّ المسألة هي كيف يفكّر النّاسُ في بلادنا. إنّكم لن تجدوا واحداً [زعيماً عربياً واحداً] يقول علناً إنّنا ندعم الضرباتِ العسكريةَ ضد العراق». والحق أنّ مثل هؤلاء الزعماء يخشَوْن الرأي العام أكثر ممّا يخشَوْن عسكر صدام حسين. فماذا تراه يُزعج الشعب العربيَّ إلى هذا الحدّ؟ يزعجهم أنْ يروْا أنّ الولايات المتحدة تكيل بمكيالٍ مختلفٍ حين يتعلّق الأمرُ بإسرائيل؛ فهذه الأخيرة تمتلك أسلحةَ دمارٍ شاملٍ، بل إنها تمتلك أسلحةً نووية.

٥ ـ «العراق فريد من نوعه؛ ذلك أنّه سبق أن استخدم أسلحة الدمار الشامل ضدّ شعبه بالذات»

إنّ تركيا، إلى هذه اللحظة، مازالت في خضمّ حملة قتل منظّمة ضد سكّانها الأكراد، في الوقت الذي لم تحرّك فيه الإدارةُ الأميركيةُ ساكناً. وأما في أندونسيا فقد قتل العسكرُ، الذي يأتمر بأوامر الجنرال سوهارتو، أكثرَ من نصف مليون شخص منذ عامَيْ ١٩٦٥ و١٩٦٦، ولم تتّخذ الولاياتُ المتحدةُ أيَّ تدبيرٍ [رادع][1]. والحق أنّ الولايات المتحدة قد كافأتْ هذين البلدين بالدعم العسكري المتزايد، بل إنّ مسؤولي السفارة الأميركية في أندونيسيا ساعدوا في تقديم دعم لوجيستي لمرتكبي المجازر [راجع كاثي كادان، في خدمة أخبار الولايات المتحدة، أيار (مايو) ١٩٨٩].

٦ ـ «بفضل القنابل الذكيّة smart bombs، سيكون بإمكان الولايات المتحدة أن تبذل جهداً جدياً في تقليل الخسائر المدنيّة»

إنّ الترسانة الأميركية، بحسب **بوستون غلوب** (٢٠ شباط ١٩٩٨)، ليست أذكى اليوم ممّا كانت عليه عام ١٩٩١، بل إنّها لم تكن «ذكية» جداً في المقام الأوّل. ذلك أنّ القنابل «الذكية» تضلّ هَدَفَها بنسبة ٧٥٪، وفقاً لدراسةٍ حديثة قام بها مكتبُ المحاسبة العامة General Accounting Office. وفي عام ١٩٩١ دمّرَتْ قنبلةٌ أمريكيةٌ «ذكيّة» ملجأَ العامرية في بغداد وتسبّبتْ بمصرع ٤٠٠ امرأةٍ وطفل.

٧ ـ «إنّ قصف العراق ـ كما تقول وزيرةُ الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت ـ سيجعل العالمَ أكثر أماناً، لأنّه سيشجّع جميع البلدان على التقيّد بأحكام السلوك الدولي»

إلى أيّ أحكام تشير أولبرايت، يا ترى؟ إنْ كانت تشير إلى أحكام الأمم المتحدة، فإنّ قصف العراق بهدف فرض قرارٍ على منظمة الأمم المتحدة دون دعم هذه المنظمة له إنّما هو خَرْقٌ للقانون الدولي. ولكنْ لعلّ أولبرايت تشير إلى حُكْمٍ [أو عُرْفٍ] غير مكتوب: «أَطِع الولاياتِ المتحدة!». وطبقاً لوثائق صادرةٍ عن وزارة الخارجية الأميركية، فإنّ واحداً من أهداف الولايات المتحدة الأساسيّة هو «السعي إلى خدمة مصالحنا الاقتصادية بدعم رجالِ الأعمال الأميركيين». فإنْ كانت الولايات المتحدة تفرض «أحكاماً» تخدم مصالحها بهذا الشكل، بدلاً من أن تفرضَ مبادئَ الأخلاق أو تقريرِ المصير، فإنّها هي التي لا تتقيّد بأحكام السلوك الدولي.

---

١ ـ تهمّني هنا إحالةُ القارئ على المقال الممتاز الذي عرّبْتُه لنعوم تشومسكي في مجلة الآداب، وعنوانه «الكتّاب والمسؤولية الثقافية» (الآداب ٧/٨ و٩/١٠، ١٩٩٦)، وفيه يشير إلى مأساة تيمور الشرقية وإلى ديكتاتورية سوهارتو الذي يتلقّى دعماً مباشراً من الولايات المتحدة. فهي التي درّبَتْ جنرالات الانقلاب الدموي الذي قاده عام ١٩٦٥، وتواصل إرسالَ الأسلحة إليه (أرسلتْ له من الأسلحة عام ١٩٩٤ مثلاً ما قيمتُه ١٠٠ مليون دولار). (س. إ.)

٨ ـ «لم يَسْتجب العراقُ استجابةً تامةً للجانِ التفتيش التابعة للأمم المتحدة، الأمر الذي يكشف أنّ صدام حسين يملك ما يخبّئه»

لقد قالت مادلين أولبرايت وزيرةُ الخارجية الأميركية (في ١٨ شباط) إنّ المفتشين قد عثروا على «٣٨ ألف سلاح كيمياوي، وأكثر من ١٠٠ ألف غالون من العوامل البيولوجية القاتلة deadly biological agents، و٤٨ صاروخاً جاهزاً للعمل، وستّ مُطْلِقاتِ صواريخ، ومصنع للأسلحة الكيمياوية»، وأنهم دمّروها بالكامل. وهذه خطوةٌ إلى الأمام. وحتى لو عُثِر على أسلحةٍ جديدةٍ، فإنّ هناك أسباباً مشروعةً لاحتجاج العراق:

أ ـ فقد وُبِّخَ دايفيد كاي، وهو رئيس فريق المفتشين السابق، في خريف ١٩٩١ بسبب تسليمه أكثر من ٢٥ ألف وثيقةٍ عراقية مباشرةً إلى الإدارة الأميركية، دون أن يستشير الأمم المتحدة مجرّد استشارة. (راجع **جَلْد [أو معاقبة] العراق** لـ «جفْ سايمونز»، ١٩٩٦].

ب ـ ولقد أطلق ريتشارد بَتْلر، رئيسُ فريق المفتشين الحالي، تصريحاتٍ عنصريةً تقول إنّ للعرب معاييرَ للحقيقة تختلف عن تلك التي يتمتع بها الغربيّون!

ج ـ والعراق يرى [في ما يتعرّض له] سياسةً مزدوجةً: فقلّما طُبِّقتْ قراراتُ الأمم المتحدة في السابق (ولاسيّما أنّ الولايات المتحدة كانت وما تزال تمنع من إنفاذ أيّ قرارٍ يدين إسرائيل).

د ـ وتضمّنت أعمالُ التفتيش ـ بحسب «أصوات من العراء»[١] ـ أعمالاً مريبة من مثل نهب أحد الأديرة في بغداد، وحرقِ كتبِ كيمياء تُدرَّس في المدارس الثانوية.

وبغضّ النظر عمّا إذا كانت قصورُ صدام حسين مخبأ أسلحة، فإنّ مقاومة بعض مطالبِ مفتّشي الأسلحة إنّما هي شكلٌ فعّال من أشكال «العصيان المدني» الهادفِ إلى لفت الأنظار إلى المعاناة الإنسانية الشاملة التي يفرضها الحصارُ على العراق.

٩ ـ «إنّ قتل صدام حسين قد يستاهل أيَّ رد فعلٍ معادٍ لدى الرأي العام العالمي»

إنّ قتل صدام حسين يُشرِّع الاغتيال، ويُشْرِع البابَ واسعاً لدولٍ أو حركاتٍ أخرى كيْ تستخدم الاغتيالَ من أجل فرض إرادتها. وهو يعلّم بقية العالم أنّ الولايات المتحدة ستخرّب المساعي الحقيقية الهادفة إلى حلّ الأزمات حلاً تعاونياً. وهذا الاغتيال ـ بتبيانه أنّ «مَنْ يملك أكبرَ عددٍ من الأسلحة هو الذي يَحْكُم» ـ يشجّع على استخدام العنف السياسي، سواء من قِبل دولٍ أخرى أو من قِبل إرهابيين وحركاتٍ أصولية دينيّة.

١٠ ـ «علينا [نحن الأميركيين] أن ندعم قواتنا الأميركية ما إن تبدأ الأعمالُ العدائية»

الاحتجاجُ عملٌ مبرَّر حين يُرتكب الخطأ، ولاسيما إذا كانت بلادُنا [الولايات المتحدة] هي المعنيّة بالخطإ وباستخدام أموال ضرائبنا. إنّ الاحتجاج لَهُوَ وسيلةٌ تُظهر دَعْمَنا لحلّ الأزماتِ بطرقٍ لا تؤدي إلى وقوع مئات آلاف القتلى المجانيِّين في صفوف القوات المسلحة والمدنيين على حدّ سواء.

II ـ الاحتلال والمقاومة في الجنوب اللبناني[٢]

في مثل هذه الأيام لعشرين سنة خَلَتْ اجتاح العدوُّ الإسرائيليُّ جنوبَ لبنان بأكثر من ٣٠ ألف جنديٍّ مجهَّزين بأحدثِ الآلاتِ الحربيّة الأميركيّة تدميراً. وقد حدَّدتْ حكومةٌ مناحم بيغن هدفَ هذا الاجتياح باحتلال منطقةٍ تمتدّ من رأسِ البيّاضة على الساحل إلى شماليّ تبنين، فالقَنْطَرة والطّيبة صعوداً نحو راشيّا الفخّار.

هذا وقد أحصى تقريرُ الصليب الأحمر الدولي في ٦ نيسان ١٩٧٨ الضحايا والأضرار كما يلي: ١٠٠٠ قتيل مدنيّ لبناني، ٨٢ قريةً متضرِّرة، ٦ قرى مُدَمَّرة تدميراً كلياً، ٢٦٦ ألف مهجَّرٍ جنوبيّ، فضلاً عن وقوع مذابح كان أشدَّها هَوْلاً ما جرى في الخيام والعبّاسية وكُونين.

ولم تكن تلك الاعتداءاتِ الإسرائيلية الأولى على الجنوب اللبناني. ففي عام ١٩٤٨ ضمّت إسرائيل إليها ثلاثين قريةً لبنانية،

---

١ ـ حملةٌ لوقف العقوبات ضد العراق، وبريدها الالكتروني موجود في مقدمة هذه الافتتاحية. (س. إ.)

٢ ـ نصّ الكلمة التي القيْتُها في المهرجان السياسي الأوّل لـ «التحالف الوطني الديموقراطي» (بيروت، ٢٧ آذار ١٩٩٨).

كالمطلّة والمالكيّة وهُونين والصالحة والخالصة ومعسولة، وفي عام ١٩٦٧ احتلتْ عشرَ مناطقَ لبنانيةٍ كمزرعة زبدين وكفردوره ورمتا.

والحقّ أنّ ذرائع إسرائيل لاعتداءاتها لا تنطلي على أحدٍ منّا. فلو صدّقنا جدلاً أنّ المنظّمات الفلسطينية هي سببُ الاعتداءات الإسرائيلية المتكرِّرة منذ نهاية الستينات وحتى عام ١٩٨٢؛ ولو صدّقنا جدلاً أنّ عمليات المقاومة الوطنية اللبنانية بين ١٩٨٢ وحتى الآن هي السبب؛ فما تُرانا نقول عن المذكرة التي قدّمتها الحركةُ الصهيونيةُ إلى مؤتمر باريس الأول للسلام عام ١٩١٩ وجاء فيها: «أنّ حدود فلسطين تبدأ من الشمال عند نقطةٍ على البحر المتوسط بالقرب من صيدا، وتَتْبَع منابعَ المياه التي تنبع من سفوح سلسلة جنوب لبنان حتى جسر القرعون»، الأمر الذي يعني أنّ الجنوب اللبناني والبقاعَ الغربي ـ بحسب المذكرة ـ جزءان لا يتجزآن من إسرائيل الكبرى؟ وماذا نقول عن المشاريع الصهيونية المتكرّرة للسيطرة على المياه اللبنانية لإرواء صحراء النقب: من مشروع خبير التربة الأميركي لورد ميلك (١٩٣٨)، إلى مشروع جونسون (١٩٥٣)، فمشروع كوتون (١٩٥٤) الذي اقترح جرَّ ٤٠٠ مليون متر مكعّب من نهر الليطاني إلى «مشروع الريّ الإسرائيلي»؟

أيتها السيداتُ والسادة، يا ضيوفنا الأعزّاء،

حين كلّفتني هيئةُ المتابعة في «التحالف الوطني الديموقراطي» بأن أكون عريفَ المهرجان اليوم، حرتُ في ما أتحدّثُ عنه. فأنا أنتمي إلى جيلٍ كان الجنوبُ بالنسبة إليه همّاً وطنياً لبنانياً وفلسطينياً وقومياً عربياً وإنسانياً. كنّا نعي أنّ تحرير الجنوب واجبٌ على كل لبنانيّ وعربيّ وإنسانيّ، أيّاً تكن طائفتُه أو مذهبُه أو عقيدتُه السياسية. وكنّا نضع نُصبَ أعيننا قولَيْن شهيريْن، أحدهما لموشي أرينز في ١٩٨٣/٥/١٣ يؤكّد فيه «أنّ لبنان أهمُّ من الدول العربية الأخرى لأنّه جسرٌ إلى العالم العربي»؛ والقول الآخر لآرييل شارون وزير الدفاع الاسرائيلي عام ١٩٨٢ وفيه يؤكّد أنّ «عمق إسرائيل العسكري لا يشمل محيطَها العربيَّ فحسب، بل يتعدّاه إلى تركيا وإيران وباكستان ويصل إلى آسيا الوسطى وشمال أفريقيا».

وكنّا جيلاً يتدافع فيه اللبنانيون من كلّ طائفةٍ ومذهبٍ ومنطقةٍ وطبقةٍ لقتال إسرائيل. وكانت سناء محيدلي تسابق لولاً عبود، وجمال ساطي «يعتب» على بلال فحص لأنّه سبقه في الاستشهاد. فهل يحقّ لنا اليومَ أن نحلم بأن لا تقتصر المقاومةُ على حزبٍ مناضلٍ مقدامٍ، أو على فئةٍ شجاعةٍ متفانية، بل نُسبغ من جديد على المقاومة بُعْدَها اللبنانيَّ الديموقراطيَّ اللاطائفيَّ العربيَّ الإنسانيَّ؟

لقد نصّتْ وثيقة «التحالف الوطني الديموقراطي» أنّ مقاومة الاحتلال الإسرائيلي يجب أن تبقى «القضيةَ الوطنيةَ المركزية التي تنهض بها الدولةُ ويلتفّ من حولها الشعب اللبنانيُّ بمجمله وتحظى بإجماعه الشامل». ونصّت الوثيقةُ على أنّ «هذا الواجبَ الوطنيَّ المقدّسَ ملقًى على عاتقِ جميع اللبنانيين كي يشاركوا فيه بصورة فعّالة، لأنّ تحرير الأرض إنّما هو اللَّبِنَةُ الأساسُ في عملية بناء الدولة المستقلّة ذاتِ السيادة وفي تثبيتِ السِّلْم الأهلي وتعزيز الوفاق الوطني».

فأمّا الدولة فقد استقالتْ من مسؤوليتها، واكتفتْ بدعوة الجنوبيين إلى الصمود دون أن توفّر لهم مُقوِّماتِهِ. وأمّا الشعب اللبناني فيجب أن يكون واجبُ كُلِّ فردٍ منّا، وكلِّ حزبٍ وفصيل، بل واجبُ «التحالف الوطني الديموقراطي» الأسمى، أن يعبِّئَه وينظِّمه من أجل أن ينخرط بجميع فئاته وطوائفه وعقائده في المقاومة الشعبية والعسكريّة للعدوّ الصهيوني، بعد بذل كافة الجهود لإزالة جميع العوائق الموضوعية والقسريّة والذاتية التي تَحولُ دون أن تكون المقاومةُ مقاومةً وطنيةً لبنانيةً شاملة.

III ـ بين العراق ولبنان و...

«راعية السلام» تحضّر لحرب جديدة في العراق، قد تتّخذ شكلَ التدمير العسكري أو التقسيم الجغرافي، إضافةً إلى مواصلة حصارها الجائر عليه. وهذه الراعية تستقيل من جديد من دورها في تأمين انسحابٍ إسرائيلي غيرِ مشروطٍ من لبنان، بل تواصل دعمها لإسرائيل وبشتى الوسائل العسكرية والمالية والسياسية. ولا ننس أنّ الحصارَ على ليبيا مستمرّ، وقد بلغت أضرارُه حوالي ٢٠ مليار دولار، رغم إصدار محكمة العدل الدولية في «لاهاي» قراراً قضى بأنّ النظر في «قضيّة لوكربي» هو من اختصاصها هي لا من اختصاص «مجلس الأمن» الدولي!

فَلِمَ الهرولةُ إلى «السِّلام»؟ ولماذا استجداءُ مرضاةِ راعيةِ الإرهاب والقتل الأولى في العالم؟

وأيُّ دورٍ للعرب في النظام الدولي الأميركي الجديد، غير البَصْم على صكّ الهزيمة والموت؟ ومتى ننشئ نظامنا العربي الجديد، العادل والديموقراطي؟ متى؟ متى؟

بيروت